مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المؤتمر الجغرافي الأول لقسم الجغرافيا بكلية الآداب بني وليد
المجلد الحادي عشر – العدد الرابع – 2026 عدد خاص الصفحات (41 -52)
ISSN 3005-3900

State authority and the problem of inequality in Libyan society

Await Heesayn Mohammed Belhaje *
Department of Sociology, Faculty of Arts, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya
eawidatalhag@bwu.edu.ly

سلطة الدولة ومشكلة التفاوت في المجتمع الليبي

اعويدات حسين بالحاج *
قسم علم الاجتماع، كلية الآداب ،جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

Received: 18-03-2026	Accepted: 11-04-2025	Published: 01-06-2026
Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص

التفاوت الاجتماعية ظاهرة اجتماعية سائدة في كل المجتمعات البشرية مند الخليقة والى يومنا هذا وتتمثل في التوزيع غير المتكافئ للدخل والفرص بين مختلف فئات المجتمع ، ويمثل هذا الامر مصدر قلق لكل دول العالم ، والتي كانت نتيجتها غني وفقير، وفي عصر الدولة الرعوية هناك مسحوق في ظل الانظمة الاقتصادية المجحفة والظالمة ، وقد حاولت كل الانظمة السياسية على مر العصور ايجاد حل لهذه الظاهرة الا انها لا زالت عاجزة عن ايجاد حلول لها فهي بالأساس ظاهرة اقتصادية طاغية ، هيمنت بموجبها طبقة الحداق والانتهازيين في المجتمع على الطبقات الاخرى ، واصبحت تستغل جهدهم ووقتهم ، وظاهرة التفاوت الاجتماعي اصبحت اليوم من ابرز اشكاليات البنى الاجتماعية العربية بشكل عام والمجتمع الليبي بشكل خاص وبدرجات متفاوتة بما تمثله من تباين حاد في توزيع الدخول والثروات وما يتعلق بها من ظواهر اقتصادية اخرى ، واوضاع معيشية متباينة بين فئات المجتمع ، ولا يقتصر تأثيرها على مجتمع بعينه ، بل تشمل كل المجتمعات بما لها من تداعيات سلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومن خلال هذا الطرح تستهدف هذه الدراسة عرض مؤشرات التفاوت الاجتماعي في المجتمع الليبي ، وفقا لتحليل موقف السلطات المسؤولة، من هذه الاشكاليات وانعكاسها على مستوى المعيشة وعلى بناء السلطة الحاكمة والمجتمع ، وذلك من منظور مجتمعي يغطي مجمل الظروف والاوضاع الاجتماعي الذي يعيشها المجتمع الليبي واقعاً ، انه بوسع دولة الريع ان تحكم عن طريق استخدام الريع الذي تتسلمه ، فهي في احسن الاحوال لا تحتاج الا لبضعة ممتهنين مختصين للتفاوض مع المنتجين المشترين للريع ، وليس ثمة حاجة ماسة لهيئة موظفين واسعة ، فالشركات الدولية المنتجة للريع النفطي تعمل كذلك فعلياً ، بمثابة وكالات جباية للحكومات المحلية ، وهكذا نجد ان الطبيعة الريعية لعوائد الدولة تعمل بشكل مضاد لخلق دولة قوية ، او محاولة اشراك مجتمعها في شؤون البلاد ،لذلك نجد ان العائدات الضخمة المتجمعة للحكومة في دولة الريع هي سيف ذو حدين .

الكلمات المفتاحية: التفاوت الاجتماعي، الدولة الريعية، توزيع الثروة، البنية الاجتماعية.

Abstract
Social inequality is a prevalent social phenomenon in all human societies since the dawn of time. It manifests as the unequal distribution of income and opportunities among different segments of society. This issue is a source of concern for all countries worldwide, resulting in a divide between rich and poor. In the era of the welfare state, there are those crushed under unjust and oppressive economic systems. Throughout history, political systems have attempted to address this phenomenon, yet they remain unable to find solutions. It is fundamentally a dominant economic phenomenon, whereby a class of opportunists and exploiters has seized control of other classes, exploiting their labor and time. Social inequality has become one of the most prominent problems facing Arab social structures in general, and Libyan society in particular, to varying degrees. This is due to the sharp disparities in income and wealth distribution, along with related economic phenomena and varying living conditions among different segments of society. Its impact is not limited to any one society but extends to all societies, with negative repercussions on economic and social life. This study aims to present indicators of social inequality in... According to an analysis of the position of the responsible authorities regarding these problems and their impact on the standard of living and on the structure of the ruling authority and society, from a societal perspective that covers the totality of the social conditions and circumstances in which Libyan society actually lives, a rentier state can govern by using the rent it receives. At best, it only needs a few specialized professionals to negotiate with the producers who buy the rent, and there is no urgent need for a large staff. International oil-producing companies effectively act as collection agencies for local governments. Thus, we find that the rentier nature of state revenues works against the creation of a strong state or an attempt to involve its society in the affairs of the country. Therefore, we find that the huge revenues accumulated for the government in a rentier state are a double-edged sword.

Keywords: Social inequality, Rentier state, Wealth distribution, Social structure.

مقدمة:

تُعد جدلية العلاقة بين سلطة الدولة والعدالة الاجتماعية أحد أعقد التحديات التي تواجه مسار الاستقرار في المجتمع الليبي المعاصر؛ إذ يمثل التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الفئات والأقاليم مرآةً مباشرة لمدى فاعلية واستقلالية المؤسسات الحاكمة ومقدرتها على فرض سيادة القانون، ففي ظل المراحل الانتقالية المتعاقبة، أسهم غياب الرؤى السياسية الموحدة في إضعاف قبضة الدولة المركزية على الموارد، ممّا خلق بيئة خصبة لاتساع الفجوات الطبقية وظهور أنماط جديدة من عدم المساواة التي يدعمها النفوذ أو المحسوبية والجهوية. هذا الواقع المأزوم يضع سلطة الدولة أمام اختبار حقيقي لإثبات شرعيتها من خلال تبني سياسات تنموية شاملة وتشريعات اقتصادية رصينة تقضي على مظاهر التهميش، فبدون توازن حقيقي بين سلطة مركزية ضابطة وعدالة توزيعية ملموسة، تظل أزمة التفاوت قنبلة موقوتة تهدد السلم الأهلي والنسيج المجتمعي الليبي.

مشكلة الدراسة

التفاوت الاجتماعية ظاهرة اجتماعية صاحبت تحولات الحياة الاجتماعية شهدت تطور لافت مع تطور المجتمعات البشرية اقتصادياً ، خصوصاً مع ظهور الثورة الصناعية في بدايات القرن السابع عشر واكتشاف النفط في الدول النامية ، وما صاحبة من تحولات اجتماعية واقتصادية وهذه الدراسة تستهدف عرض مؤشرات التفاوت الاجتماعي في دولة ليبيا ، وتحليل موقف السلطة السياسية المسيطرة من هذه الاشكالية وانعكاسها على البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية منطلقة من السؤال التالي هل التفاوت الاجتماعية يمثل مشكلة اجتماعية على العلاقات الاجتماعية في المجتمع الليبي؟

أهمية الدراسة

تكمن اهمية هذه الدراسة الاجتماعية في كونها تلفت انظار القائمين على المشهد السياسي الى اهمية تماسك العلاقات الاجتماعية والبناء الاجتماعي ،الذي اصبح يتصدع بما يعيشه افراد المجتمع الليبي ، من تفاوت في مستويات العيش ونهب المقدرات داخلياً وخارجياً ، الامر الذي انعكس على الحياة الاقتصادية للمجتمع الليبي . ومن الاهمية بمكان تحليل هذه الاشكالية في اطار مجمل الاوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في ليبيا ، فعائدات النفط التي تشكل معظم الدخل القومي للبلاد تذهب بشكل مباشر للمسيطرين على المشهد السياسي ،والذين يتولون عملية تخصيصه وتوزيعه حسب مصالحهم.

اهداف الدراسة

تسعي هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية

1. تعريف المجتمع الليبي بمشكلة التفاوت وانعكاسها على حاضره ومستقبلة.
2. التعرف على اسباب التفاوت الاجتماعي .
3. التعرف على الاثار الاجتماعية والاقتصادية للتفاوت على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الليبي .

ظاهرة التفاوت الاجتماعي

برغم الواجهة الخادعة للثراء في المجتمع الليبي ، وبحكم التفاوت في ارتفاع متوسطات الدخول الفردية فيها الى مستويات عالية ، قد تتجاوز ما تعود عليه المجتمع عبر فترات متوالية من الحكومات ، فقد وصل معدل الدخول بعد العام 2011 في مستوى المرتبات الشهرية الى حدود كبيرة ومتفاوتة بين فئات المجتمع ، الامر الذي يساهم في اتساع الهوه الاقتصادية بين فئات المجتمع ، الا ان هذه الواجهة ، يكمن خلفها تباين حاد في توزيع الدخول والثروات ناهيك عن النهب الممنهج لثروة المجتمع الليبي ، ويمثل التباين الحاد في الدخل والانفاق النقدي في اطاره العائلي مؤشراً اخر وخطير للتفاوت الاجتماعي في ليبيا ، لأنه يعبر عن عمق التفاوت في توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، الامر الذي اطلق ايادي منفلته تفصل في المناصب وتنهب المال العام بطرق مختلفة ساهمت بشكل مباشر في ابراز هذه المشكلة الاجتماعية ، ومن خلال التباين في الدخول والمهايا والمرتبات ، وهو تباين كبير فهناك من دخله لا يتجاوز 950 د ل وهي الشريحة المشمولة بصندوق الضمان الاجتماعي ، وهناك من يتقاضى مرتب بقيمة 16 الف د ل الى 50 الف د ل الى مرتبات تصل الى 75 الف دينار في وزارة الخارجية الذي اصبح تنسيب الموظفين اليها بطريقة الاستبعاد نتيجة للنفود الذي يتمتعون به هؤلاء بسبب انتشار السلاح بعد العام 2011 ، في ايدي منفلته لا تخضع لقانون الدولة الامر الذي اجبر السلطة لإغرائهم واستبعادهم كحل من وجهة نظرها ، هذا الامر جعل وزارة الخارجية تمثل عبئ كبير على ميزانية الدولة ، وساهم في ظهور مشكلة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي هذا الاجراء يجعل مؤشر التفاوت كبير مستقبلاً ، فهناك هوة كبيرة بين مستويات الدخل والانفاق رغم توسع حكومة الدولة الليبية مند بداياته عام 1951الى يومنا هذا في الرفع من مستوى الخدمات ، وتحسين مستوى المعيشة للمواطن الليبي ، وظهور الطفرة النفطية وبداية الانفاق على الخدمات العامة والمرافق الاساسية وتطور هذه الخدمات الا ان هناك فئة لا زالت فقيرة تعاني من تدني مستوى المعيشة واشباع الحاجات الاساسية ، مما يعني تدني نوعية الحياة بالنسبة لهذه الفئات ، الامر الذي يعكس التباين في مستوى الرفاه البشري بين سكان البلاد على نحو يواكب ما بينهم من فروق وتباينات اجتماعية واقتصادية .(صايغ، 1982،ص364)

اذا مشكلة التفاوت يتضح انها من اكبر التحديات الحاحاً وتعقيداً ، فهي ليست مجرد فجوة رقمية في الدخل او الثروة ، بل هي ظاهرة متعددة الاوجه تنسج خيوطها في نسيج حياتنا اليومية مؤثره بعمق على مجمل حياتنا

الاجتماعية والاقتصادية وعلاقاتنا وشعورنا بالانتماء والعدالة وتقوض الاستقرار الاجتماعي، وتعيق تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فهي خليط من الاختلافات المنهجية وغير المتكافئة في الوصول الى الموارد القيمية ، وفرص الحياة بين مختلف الافراد والجماعات داخل المجتمع الواحد ، ومن ابعاد هذه المشكلة السكن اللائق والحماية الاجتماعية والتفاوت في المكانة الاجتماعية والرعاية الصحية وفرص العمل والتعليم وملكية الاصول الانتاجية والدخل والثروة الى المشاركة السياسية.(عبدالفضيل،1986،ص9)

السمات الاساسية للدولة الليبية

تعتبر ليبيا من الدول النفطية المهمة في الوطن العربي لما لها من احتياطي عالمي من النفط ، ومن الناحية الاقتصادية مصنفة من دول الاقتصاد الريعي ، واقتصادها يعتمد بالدرجة الاولى على تصدير النفط ، فاعتمادها على تصدير النفط الى الخارج ، اكثر من اعتمادها على انتاج النفط في حد ذاته واشتقاق منتجاته ،الامر الذي نتج انفصال في العلاقة بين العائدات النفطية التي تؤول الى خزانة الدولة الريعية ، وبين الجهد الانتاجي للمجتمع الليبي ، حيث ان اسعار الصادرات النفطية منفصلة تماماً عن تكاليف الانتاج المحلي للنفط، لان المدخلات المطلوبة للتنقيب عن النفط واستخراجه تعتبر في غاية الضآلة الى درجة يمكن معها اعتبار هذه العائدات بمثابة هبة من هبات الطبيعة ، حيث ان الدولة الريعية في ليبيا تتصف فيما يتعلق بإنتاج النفط من الناحية الاقتصادية بانها دولة رصد تخصيصات وليست دولة انتاج ، لان مهمتها تتحد في رصد تخصيصات الدخل الريعي ،الذي تحصل عليه من التصدير للعالم الخارجي من عائدات النفط ، في حين لا يتم انفاق جزء من هذا العائد في الداخل من اجل تقوية القاعدة الاقتصادية المحلية ، على شكل استثمارات مختلفة زراعية وصناعية ، بقدر عدم التوصل عبر اليات الانفاق العام الى توزيع هذا الجزء بشكل معين بين الفئات الاجتماعية للمساهمة في تحسين مستوى المعيشة للفرد ، ويتضح ذلك من خلال استمرار هامشية ومحدودية علاقات الترابط والتشابك بين قطاع النفط وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني ، بحيث اقتصرت مساهمة قطاع النفط على توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل الانفاق الحكومي ، ما من شك في ان الدولة الليبية تمارس دوراً مهيمناً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، يؤثر في مختلف الفئات الاجتماعية ، ومرد ذلك الى ان فئة محدودة من المجتمع هي من يحصل على نصيب الاسد من ثروة المجتمع ، بينما يقتصر دور الفئات الاخرى على استخدامات الثروة او جزء منها وفقاً لتخصيصات الفئة المهيمنة ، فتغيرت النظرة الى شكل الحكم والدولة واصبح السلطة مغنم هدفها كسب المال لشخوصها متناسين ان الدولة هي الاسرة بعد ان كبرت ، واي خلل في توزيع ثرواتها بين افرادها سيساهم في تدهور العلاقات في ما بينها وبين مجتمعها ، وهذا هو حال البلاد اليوم فهناك من يسرق المال العام جهاراً نهاراً ،(فرجاني،1992، ص 25)

كما تمارس الدولة الريعية المهيمنة على نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية سيطرة على مجمل انماط السلوك الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع وتتصف هذه العقلية بالفصل بين العائد والجهد فالعائد لا يعدو ان يكون رزقاً او حظاً او مسألة مرتبطة بالظروف والاقدار وليس حلقة في عملية انتاجية تنطوي على جهد أي انها تقف على طرف نقيض مع العقلية الانتاجية التي ترى العائد نتيجة عمل انساني منظم او جزاء على الجهد او مقابل تحمل المخاطر ضمن تصور متكامل للنظام الانتاجي ، ان هذه النظرة او العقلية لا يقتصر تأثيرها في لبيبا على غياب النظرة التنموية بعيدة الامد ، بل تنعكس في صورة نواح اجتماعية وسياسية محلية ارتبطت من خلالها فئات اجتماعية بعلاقات تبعية للسلطة الحاكمة ، باعتبارها مالك ومصدر توزيع للريع النفطي بين الفئات الاجتماعية ، او غير محلية على شكل مساعدات او هبات .

الانفاق العام والتفاوت يشكل الانفاق العام مجمل الانفاق الرسمالي في الدولة ويشمل الاستهلاك العام والتعويضات وغيرها ، وهذا الانفاق له تأثير على الحياة الاجتماعية في الدولة الليبية لأنه يؤثر في البناء

الاجتماعي والتوازنات، ويفرز فئات اجتماعية ذات مصلحة في استمرار الاوضاع القائمة ، وينطبق ذلك بشكل عام على التعويضات العامة وهي مبالغ كبيرة تدفع من الميزانية العامة للإنفاق على اغراض شتى كالضمان الاجتماعي والتضامن الاجتماعي والشركات والدعم السلعي والوقود والتعاقد على المشاريع بدون انضباط والتعويضات المختلفة الناجمة عن الضرر وقد تم استخدام البند الاخير في خلق نخب مالية طائلة الثراء مرتبطة بالدولة ، باعتبار ان هذا النوع من التعويض تستفاد منه الجماعات المسيطرة على المشهد السياسي في الدولة ، وقد حاولت الدولة توزيع عائد النفط بشكل مباشر على السكان دون جدوة ، كما لم تنجح في توزيعه بشكل غير مباشر عن طريق تقديم الخدمات العامة المقدمة من الدولة للمواطن، وعن طريق الاعتمادات المستندية التي لم تعود على المواطن باي فائدة تذكر امام غلاء الاسعار التي لم تسطيع الدولة السيطرة عليه لعجزها عن اجراء سياسة رشيدة ،وفي نفس الوقت هذه العطاءات لم تعد على الحكومة بفائدة سواء في كسب الولاء او غيره ، بل جعل شريحة من المجتمع تحصل على المليارات على حساب غيرها وهذا ما نعيشه واقعا في ليبيا ، وتظهر سلبيات الانفاق العام على المشاريع الاستراتيجية وما يواكبها من عمولات خصوصاً في تنفيذها من قبل شركات اجنبية بنظام المضاربات وعوائدها ، اذا تستأثر فئة محدودة من الحداق كبار المقاولين او رجال الاعمال المحليين والمحسوبين على الجماعات المسيطرة بحصة كبيرة من الارباح المتولدة من قطاع البناء سواء بالتعاقد المباشر او الباطن بحيث يصل هامش الربح تقريباً الى ما يقارب 20% من قيمة العقود والمشاهد على ذلك كثيرة .

هذا الاكتناز للأموال انعكس سلباً على أدا المصارف كمؤسسات مالية اثناء الازمات الامر نتج عنه شح السيولة نظراً لاكتنازها بكميات كبيرة في البيوت بسبب التفاوت والسيطرة على الاموال بشتى الطرق ، هذا الامر شكل ازمة كبيرة للدولة فيما يتعلق بالنقد المحلي والاجنبي ، وبهذا ارتفعت الاسعار، وتزايدت الثروات واصبح الكسب دون جهد ، وانعدمت الثقة بين المصارف والمواطن ومؤسسات الدولة بشكل عام ، واصبح المواطن يلجأ الى التوظيف في مؤسسات الدولة لضمان مستوى معيشة معين ، الامر الذي ساهم بشكل كبير في تضخم الجهاز الاداري للدولة دون عائد باعتبار الدولة الليبية لا تفرض ضرائب على الخدمات ، اضافة الى الباحث عن التوظيف في الجهاز الاداري الذي اصبح شبه يرمي الامر الذي الميزانية العامة للدولة الليبية فاصبح من يملك سوق كبير او ورشة او شركة او غيرها يتقاضى مرتب من الدولة الريعية واصبحت الدولة تعاني من مرتبات العاملين بالجهاز الاداري للدولة الليبية ، حيث وصل حجم مرتبات القطاع العام في ليبيا 67.6 مليار دينار خلال العام 2024 صعوداً من 59.9 2023 ومن المتوقع ان يصل الانفاق الى حاجز 100 مليار ، وسط تحذيرات من تأثير التضخم على القوة الشرائية ،حسب تقرير ديون المحاسبة لنفس العام ، وقد بلغ عدد الموظفين في القطاع العام الليبي 2.1 مليون موظف يتقاضون اجورهم من الميزانية العامة للدولة ، ومعظم الموظفين في الدولة لا يملكون خبرة ولا شهادة علمية متخصصة ، واصبحت بدلك الدولة الليبية هي المستخدم الرئيسي للعمالة واقتصرت سياسة الدولة الليبية على خلق الوظائف للموظفين وليس توفير الموظفين للوظائف واصبحت تحل المواطنية محل الكفاءة والمعاش اعتبر حق ونصيب الفرد من ثروة المجتمع.

الدور الاقتصادي المهيمن والتفاوت

ان التكوين السياسي والاقتصادي الهش الذي صاحب احداث فبراير ، جعل الطبقة البيروقراطية التي تشكلت في سياق التغيير ،محرك التحديث وقاعدته الذي ظل يفتقر الى الارادة الصلبة والوحدة والانسجام الحقيقي بين تشكيلاته ، وبالرغم من الشعارات التي كان يرفعها والضجيج المصاحب للتغيير المأمول ، سرعان ما تهاوت ارادة التحديث لديها مع بروز اول العقبات الداخلية والخارجية ، ولم تلبث حتى تخلت عن مشروعها للتحول

والتنمية والاصلاح والانكفاء على مشروع تنمية مصالحها الخاصة والضيقة ، وهكذا سخرت الامكانيات الاجتماعية والاقتصادية الى التحكم في آليات التغيير لخدمة مصالحها الذاتية ، تمشياً مع سياسة الدولة الليبية الاقتصادية ، وهكذا تولد شعور لدى المواطن مفاده ان الثراء لابد وان يمر من خلال النخبة الحاكمة والقطاع العام ، على حساب الميزانية العامة للدولة، ان ضخامة الانفاق الحكومي المنفلت في ليبيا يعطي انطباع بالرخاء والازدهار على مستوى المجتمع ككل ، برغم التباين في مستوى الدخول واوضاع المعيشة بين فئات المجتمع الليبي ورغم معالجات الدولة الليبية بعض الازمات بتوفير السلع الاستهلاكية المدعومة ، والتدخل على شكل مساعدات عينية مباشرة ، الا ان الازمة ما زالت متفاقمة ، وبالرغم ان الفروق الاجتماعية الناشئة عن سياسات الدولة في مجال الانفاق وغيره يمكن ان تؤدي الى احتكاكات بين مكونات المجتمع ، نتيجة تصرفات الدولة غير المسؤولة والتي تمثلت في ان الدولة اصبحت كموزع للمزايا والمنافع حسب الولاءات في المجتمع ، الامر الذي انعكس على علاقة الافراد بالدولة ونظرتهم الى حقوقهم في المشاركة السياسية ، واصبحت المشاركة السياسية المحدودة منحة من الاسرة او الجماعة الحاكمة تمنح وتمنع وفقاً لإرادتها ورغبتها دون اعتبار للمجتمع القطيع ، كما ان الدعوة الى اقامة هيئات تمثيلية او محاولة ذلك يقصد منها بالأساس ارضاء الراي العام اكثر منها تلبية لضغوط داخلية ، فضلاً عن قناعة المواطن بالمشاركة من الامور المحفوفة بالمخاطر وان الولاء للدولة مطلوب للرواج والحصول على المنافع الذاتية الضيقة ، واحياننا اخري يؤدي بك الى الهلاك التصفية كنتيجة حتمية للاختلاف والمشهد الليبي يعبر عن ذلك بكل وضوح واصبح المواطن يردد المقول الاقتصادية التي مفادها " انه كلما اتسعت الفجوة بين الاغنياء والفقراء ارتفعت معدلات الجريمة"، وفي هذا التشتت الاقتصادية اصبح المواطن يردد الاشكاليات الاقتصادية الاساسية الثلاث وهي (ماذا ننتج- وكيف ننتج- ولمن ننتج)، لاشك ان سياسة الدولة الليبية مند العام 1969 جعلت الاقتصاد التقليدي يتمحور حول النشاط الاقتصادي لمؤسسات الدولة باعتبارها المالك الوحيد للريع النفطي ، لضمان الازدهار الاقتصادي للدولة نتيجة للنهج الاشتراكي الذي اتخذته ، والذي جعل اقتصاد النخبة يتراجع لكونه غير مرغوب فيه ويؤدي الى ظهور البرجوازية والهيمنة على ثروة المجتمع ، من قبل الفئة المسيطرة على السلطة في الدولة سواء عن طريق ما يتولد عن مشاريع وما يواكبها من عمولات خصوصاً في حالة تنفيذها من قبل شركات اجنبية . (ابراهيم،1982،ص 175).

دور النخبة الحاكمة

ان الغليان السياسي الذي رافق احداث فبراير واستمر لمدة خمسة عشرة عام ، خلق مناخ سياسياً لا يصلح لانتهاج استراتيجية استقرار اقتصادي ، وهي من المفروض ان تكون استراتيجية تفترض وجود سلطة لاتخاذ القرارات مهمة بوجه من يسيطر على المشهد السياسي من انتهازيين ولصوص ، وبشكل عام في ظل التغيرات الجديدة التي شهدتها ليبيا في العام 2011 ، والتي كانت نتيجتها اسقاط النظام الجماهيري ، واستبداله بنظام قائم على اصحاب النفود من اسلام سياسي متطرف ومليشيات ، هيمنت على مفاصل الدولة الليبية ، وعلى مصرف ليبيا المركزي بيت مال الشعب الليبي، يتبين مما تقدم ان ريع النفط في ليبيا اصبح في اطار سياسات المسيطرين على المشهد ، الامر الذي شوه البنى الاجتماعية أي النسيج الاجتماعي وخلق تكريس تباينات اجتماعية واقتصادية ، بين الفئات والقوى الاجتماعية في موازاة طبيعة البنية السياسية القائمة على احتكار نخبة محدودة للثروة والسلطة ، مع قدرة هذه النخبة على منع او عرقلة التغير الاجتماعي والسياسي الذي يتطلع له افراد المجتمع الليبي ،(غسان وآخرون،1989،ص394) وهنا نقصد بالمجموعة الحاكمة او المجموعة المسيطرة واصولها وانتماءاتها القبلية ، اضافة الى وجود عناصر مهمة من اسر معينة في السلطة واصبحت مهيمنه على القرار السياسي في إطار الفئات الريعية الكبيرة ، والتي اصبحت منتشرة في طول

البلاد وعرضها ، وتشير معظم الدراسات العربية والاجنبية ، الى ان دخل هذه الفئات المهيمنة يتجاوز ثلث الدخل العام للدولة الليبية فان ما انتها اليه الحال في ليبيا من التوصل الى صيغ معينة لتوزيع دخل الريع النفطي بين النخبة المسيطرة والسكان ، كان يعنى اقامة آليات لذلك عن طريق الانفاق العام المتنوع ، وفي ظل التكوينات القبلية والعشائرية القائمة والمعقدة يجب ان يتم بناء الدولة ومؤسساتها وشرعيتها غير ان الواقع يشير الى ان المجموعات المسيطرة بدأت بتقوية نفسها وعملت تحالفات وعصبية قبلية وجهوية ، وظهر ما يسمى توزيع الغنائم لكسب الولاءات والعمل على استمالة القبائل الاخرى لتحقيق مفهوم الصراع المتوازن من منطلق فرق تسود اضافة الى توزيع المزايا والمنافع من ريع النفط على مختلف الفئات الاجتماعية عبر سياسات الانفاق العام والتوظيف الحكومي ، فضلاً عن قمع المعارضة والاعتماد على الدعم الخارجي تبرز التضامنيات غير الرسمية وسيلة تعتمد عليها المجموعات الحاكمة ، والمتمثلة في البناء الاجتماعية القبلية التي يمكنها التعبير عن نفسها بواسطة رؤسائها ومشايخها ، التي تتعامل معهم الدولة على المستوى المحلي ، (النقيب،1989،ص 151) طبقاً لوزنها النسبي في مؤسسات الدولة كالأجهزة الحكومية الوزارات وما في حكمها أي ما يسمى نظام المحاصصة المقيت، حيث تتمتع هذه التضامنيات القبلية بأهمية خاصة من وجهة نظر متصدري المشهد السياسي الليبي كأداة للاستقرار السياسي للدولة ، وباعتبارها المستودع البشري الرئيسي لتوظيف افراد الجيش والشرطة والمجموعات المسلحة الاخرى ، فضلاً عن تأثيرها الكبير في تشكيل المجالس النيابية المنتخبة، من هنا تبرز هذه اهمية التنظيمات القبلية كونها توفر لمتصدري المشهد السياسي الادوات اللازمة لفرض سيطرتها وضمان استمرار حكمها والواقع الليبي شاهد على ذلك .

اسباب التفاوت في المجتمع الليبي

- تضخم الجهاز الاداري للدولة عن طريق التوسع في التوظيف في الاجهزة الحكومية المختلفة في ليبيا ، بحيث اصبح معظم ايراد النفط يذهب مهايا ومرتبات وبشكل منفلت ومتفاوت ، مع انخفاض المستوى التعليمي للموظف ، فاصبح الجهاز الدولة في معظم مفاصل الدولة دارة بدون خبرة في أي مجال،
- منح التفويضات المالية من قبل مصرف ليبيا المركزي لفئة خاصة غير مؤهلة بحكم النفوذ ، نتيجة لما تقوم به من عبث في التعاقد على سلع تافها واخرى لا تصلح للاستهلاك البشري ، الامر الذي اثر على مستوى معيشة المواطن الليبي
- غياب هيبة الدولة وعدم تطبيق العقوبات على المخالفين الامر الذي ساهم في سرقة المال العام بل نهبه دون رقيب ولا حسيب .
- عدم تطبيق القوانين المنظمة للعمل فتجد العدد الاكبر من موطنين ليبيا يتقاضون مرتبات من الخزينة العامة ، وهم اصحاب شركات كبيرة ومحلات تجارية وورش ومصانع بدون محاسبة ، في الوقت الذي يجب ان لا يتقاضى مثل هؤلاء مرتبات من الخزينة العامة ، بل هم من يحل محل الدولة ويقومون بتشغيل افراد معهم على وظائف مختلفة ويترقون في التمرتب الوظيفي عندهم كل اربع سنوات ويتقاعدون من هذه الشركات او رجال الاعمال المختلفة.
- عدم الانضباط في شروط العمل للشركات والتشاركيات وفقاً للقانون فمعظم الشركات تحولت الى مقاولين وختم في حقيبة ، بدون تقديم أي فائدة للدولة ، بمعنى لا يوجد مقر لهذه الشركة ولا موظفين ولا اجراءات ادارية ، اضافة الى التهرب الضريبي .

- معظم ايرادات النفط التي تشكل النسبة الاكبر من الدخل تذهب مباشرة الى الدولة الريعية التي تتولى عملية تخصيص وتوزيع جزء منها في الدخل عبر مسالك متنوعة تنتهي بإفراز شرائح وفئات ريعية مرتبطة بعلاقة تبعية بالدولة عبر مصالح مختلفة .
- المحسوبية والوساطة فمعظم المتنفذين قاموا بتشغيل اصحابهم وأقاربهم في وظائف ليست من حقهم في معظم المؤسسات الحكومية وخاصة الخارجية ، او منحهم وظائف مهمة في الدولة وهي ليست من حقهم .
- ولكل هذه الاسباب ما كان يمكن للخلاف المتجسد على المستوى السياسي بين سلطة الدولة والمجتمع ، إلا أن يتحول مع الوقت الى قطيعة اقتصادية اجتماعية ، فقد تحولت الدولة إلى مركز لتكوين طبقة متميزة عن الشعب ، واصبح الاختلاف بين الطبقة العامة والطبقة المسيطرة كبير ، بحيث لم يبقى معه أي مجال للحديث عن السياسة بما يجعل ابداع لميدان الشأن العام والمصالح العامة ، فلا يشير تجمع الثروات في أيدى البعض الا الى اتساع دائرة الفقر والفاقة وتفاقم مشاعر الحقد والضغينة .

هذه الاسباب ترتب عليها تحول المجتمع الليبي الى مجتمع ريعي ، على راسه طبقات عليا مكونة من الجماعات والمدن المنتصرة والقبائل المتميزة ، ولاسيما المنتمية منها الى الجماعة المنتصرة في احداث فبراير " ما يسمى الربيع العربي" ، اضافة الى جماعة المكانة والنفوذ النخب التجارية والمضاربين الكبار ، كل هذه المكونات المختلفة ساهمت بشكل مباشر في تفاقم مشكلة التفاوت والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ، طالما ان واقع المجتمع الليبي اليوم يشهد مثل هذا التفاوت والانقسام في القوى والنفوذ ، لماذا لم تشهد المدن الليبية انتفاضة او اضطراب او احتكاك سياسي ، الامر ببساطة يرجع الى مسألة الضبط الاجتماعي المفروضة من قبل القوى المهيمنة "المليشيات المنفلتة" وهذا راجع الى طبيعة السلطة الحاكمة واساليبها ، في السيطرة على المجتمع بطرق مختلفة

انواع التفاوت الاجتماعي

- التفاوت في الحصول على فرص العمل والتوظيف المكانات الاجتماعية العليا نتيجة الوساطة والمحسوبية ، التي تنخر مفاصل الدولة الليبية ،فهناك من يرسل للعمل خارج الدولة ، وآخر لا يحصل على عمل بالمطلق .
- التفاوت في مستوى الدخل وهو امر شائع في كل المجتمعات وهو من سنن الحياة الاجتماعية فهناك غني وفقير كنتيجة طبيعية لهذا النوع من التفاوت .
- التفاوت في الحصول على الثروات أي توزيع اجمالي ثروة المجتمع التي يمتلكها على الافراد المكونين له فيما بينهم بشكل عادل يحقق لكل فرد رغباته وتطلعاته وهذا نتيجة السياسات غير الرشيدة للدولة .
- التفاوت في الاستهلاك أي كيفية توزيع اجمالي اموال المجتمع على افراده دون تمييز والتفاوت في عملية الاستهلاك تعني الاختلاف من فرد الى اخر ومن اسرة الى اخرة .

اثار التفاوت الاقتصادي على المجتمع

- يؤثر التفاوت الاقتصادي على جودة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهو ما يعيشه المواطن ، وما يعانيه من ضنك العيش وانعدام الامن والامان الذي هو اساس الحياة واستقرارها .
- يساهم في انتشار معدلات اعلى من المشاكل الاجتماعية لاشك ان هذا التفاوت في الحصول على الثروة يؤدي الى الاحتكاك بين المكونات الاجتماعية الامر الذي ينتج عنه صرعات تعمل على تصدع الدولة وتفكك نسيجها الاجتماعي .
- ساهم في انتشار الجريمة بأنواعها فقد اثبتت دراسة "كيلي 2000 " ان التفاوت في الدخل يفاقم بشكل كبير جرائم السرقة والاعتداء والعنف بشكل عام ، كما ان دراسة " فاجنزيلبر وآخرون 2002 اوجدت ارتباط

قوياً بين عدم المساواة في الدخل وكل من السرقة والقتل ونحن كمجتمع ليبي نعيش هذا الامر واقعاً ملموس فقد انتشرت الجريمة المنظمة من خطف وتغييب وقتل وغيرها واصبح المواطن هو الضحية الاولى لها .

- كان من اسباب انهيار الصحة العامة نحن نعلم جميعاً ان الديون في البلدان العربية والاجنبية على قطاع الصحة تفوق الخيال ، دون تحقيق أي نتيجة بسبب التلاعب في المال العام من قبل هذه القوى المسيطرة على المشهد السياسي ، فاصبح المواطن يعاني المرض ولا من معين ، مع تزايد نسبة انتشار الامراض المختلفة .
- كما ساهم في عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي تشهد ليبيا مند العام 2011 في انهيار اقتصادي كبير نتيجة انعدام سياسة رشيدة تقود البلاد ال بر الامان ، فالبلد وقعت في برأتن الهيمنة الاجنبية والتي هدفها السيطرة على ثروة البلاد النفطية، وحرمان الشعب الليبي منها بعدة وسائل منها تفكيك النسيج الاجتماعي الليبي وضرب الوحدة الاجتماعية والسيطرة على الاموال المجمدة في بلدانها جهاراً نهاراً .
- يساهم التفاوت الاقتصادي الى ارتهان مصير الدولة بسبب ما ينجم عنه من فساد الى تدويل مصير الدولة أي تعويم هذه الدولة الصغيرة عددياً وحرمانها موضوعياً من أي قدرة على التحكم بمصيرها المادي والثقافي ، ومن ابرز مظاهره تلغيم السلطة الوطنية وتفكيك عناصر استقلالها السياسي والاقتصادي .(غلبون،1993،ص 227)
- وليس من المبالغة القول ان التاريخ لم يشهد في أي حقبة ماضية للنهب الحاصل اليوم مثيل ، وتفريخ المليارديرات في زمن قياسي ، وتهريب الاموال من الدولة بهدف افقارها ففي بحر عشرة سنوات هجرت مليارات الدولارات البنك المركزي الليبي ولا تزال تهجر بكل طمأنينة وامان ، وتشكل هذه الهجرة عملية استنزاف مستمرة للدولة الليبية ،وعرقلة مسار التنمية والتطوير .

اهم المشكلات الاقتصادية المرتبطة بالتفاوت

- انخفاض او انعدام الحس الوطني نتيجة عدم المساواة بين افراد المجتمع فهناك امثال شعبية سائدة في ثقافة المجتمع مفادها "وطنك ما حملك" وليس من اهملك " وهذا تفكير سائد في بين معظم فئات المجتمع الليبي .
- انخفاض الاستهلاك الكلي والنمو تميل الاسر الغنية الى ادخار جزء اكبر من دخلها بينما الاسر الفقيرة تستهلك معظم دخلها ، يعني اتساع الفجوة تحويل الاموال الى مدخرات غير مستثمرة بدلاً من الاستهلاك مما يخفض الطلب الكلي ويعيق النمو الاقتصادي .
- ضعف الاستثمار في الراس المال البشري عدم المساواة يعيق الوصول الشامل للتعليم والخدمات الصحية مما يقلل من جودة القوى العاملة ويقلل من الانتاجية على المدى الطويل.
- تآكل التماسك الاجتماعي والسياسي يؤدي التفاوت الى زياد\ة التوترات الاجتماعية وعدم الثقة في المؤسسات مما قد يسبب اضطرابات سياسية تعيق الاستقرار الاقتصادي .
- اعاقة الاصلاحات البنيوية بسبب تركيز الثروة في ايدي اشخاص معينين يضعف الفعالية السياسية ويزيد من صعوبة اتخاذ قرارات اقتصادية عادلة .
- اندثار المكانة الاجتماعية المكتسبة يؤدي التفاوت الاجتماعي المرتفع والسريع بأفراد الى مكانات اجتماعية غير مستحقة ، بينما يحرم افراد يتمتعون بكفاءات عالية، لأنه يؤدي الى تحول الثروة الى نفوذ سياسي غير متكافئ ، الامر الذي يوجه السياسات لخدمة الاثرياء بدلاً من الصالح العام ، مثال ذلك النظام الرسمالي في دولة الطغيان الولايات المتحدة الامريكية كنتيجة للنظام الرسمالي الذي سمح بتولي المناصب العليا لمن يملك المال بغض النظر عن عيوبه .

- زيادة معدلات الجريمة يرتبط التفاوت المرتفع بزيادة معدلات الجريمة والعنف مما يترتب عليه تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة .
- الازمات المالية يرتبط اتساع الفجوة بمخاطر زيادة المديونية السيادية والخاصة ، ويؤدي الى خنق الحراك الاجتماعي والاقتصادي والتنمية البشرية أي كبح النمو الاقتصادي .
- ساهم التفاوت الاقتصادي في انسداد آفاق التنمية الشاملة وجعل النخب المسيطرة تشعر بخيبة امل في الخروج بالبلاد من حلقة التخلف ، واصبحت تميل الى سياسة انقاد ما يمكن انقاده ، أي الخلاص بنفسها وترك الاغلبية لمصيرها وحدها ،

مقترح لعلاج المشكلة

نستنتج من خلال ما تناولته هذه الدراسة ، لمشكلة التفاوت الاجتماعي وسلطة الدولة مجموعة اساليب كمحاولة لعلاج مشكلة التفاوت مستقبلاً ، والحد منها ان امكن لكي يتحقق مبدا العدالة الاجتماعية بين افراد المجتمع ومن اهم اساليب العلاج من وجهة نظرنا ما يلي :-

- مكافحة الفساد الاجتماعية فمن ابرز العوامل الذي تؤدي الى حدوث العديد من المشاكل ومن بينها التفاوت تفشي الفساد في أي مجتمع يؤدي الى استيلاء من لا يملك على ما لا يستحق .
- نبد سياسة الاقصاء الذي اصبحت بعد احداث الربيع العربي منهجاً الذي بسببها تم استبعاد الكثير من الخبرات في المجال الاقتصادي والسياسي ، وفق منهج قانون العزل السياسي، من المشهد في دولة ليبيا وغيرها واصبح من يتولى المهام وممارسة النشاط لغير مؤهلين وبمبالغ مجزية ، وبالرغم من تغيير الاساء في المشهد الا ان ، يعاد الاختيار من المجموعات المسيطرة .
- العمل على الحد من سيطرة كبار التجار على المشهد الاقتصادي في ليبيا والذين اصبح نفوذهم يفوق نفوذ الدولة الريعية اقتصادياً ، وما يؤكد ذلك ازمت السلع المعمرة وارتفاع قيمة الدولار في السوق الليبي ،
- التركيز على التنشئة الاجتماعية السليمة انطلاقاً من الاسرة الى المدرسة الى مؤسسات الاصلاح الأخرى من خلال التربية الاخلاقية السليمة التي تجعل الفرد ينظر بقدسية الى حرمة الوطن والمال العام والحرص على المصلحة العامة.
- محاربة الثقافة البرغماتية التي تفشت في ثقافة المجتمع واستبدالها بثقافة واقعية انطلاقاً من القيم الدينية النبيلة والتي تشير بوضوح الى اصلاح الذات من خلال التوجيه الديني الى البشر بانه لا يؤمن احدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه .
- ترسيخ قيمة الامانة في اذهان البشر والنظرة اليها بكل احترام فجدر كلمة الامانة والايمان والامن واحد وهو امن الذي اوصى به الله النبي ابراهيم عليه الصلاة والسلام وعكس الامن الخوف والجوع والفقر أي تعرض افراد المجتمع الى الخطر .
- يجب على صانعي السياسة في ليبيا الابتعاد عن المظهر القاسي والعنيف الذي تتخذه السلطة ضد الشعب ، خلال الفترة المنصرمة فهو يمثل ازمتين معاً، ازمة النموذج الحديث للدولة أي دولة التقدم مع ازمة الدولة الوطنية ، أي بناء المجتمع او الامة كقاعدة ووسيلة للتقدم وليس العكس .(غلبون،1993، ص 233)

الخاتمة

كي نطلق على ظاهرة ما صفة المشكلة ، لا بد ان يشعر المجتمع او جزء من افراده بأن تلك المشكلة باتت تنحرف عن القيم والمعايير الصحيحة الذي رسمها العقل الجمعي ، وبأنها تهدد جانباً من الجوانب الاساسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بمستوياتها المختلفة وبما ان التفاوت بات له طابع المشكلة وصفتها ،نتيجة

تدمر افراد المجتمع وشكواهم منها اضافة الى تذمر قطاعات حساسة من تداعياتها على الصعيد الاجتماعي ، نستنتج من خلال هذا البحث ان ظاهرة التفاوت الاجتماعي تحدث عندما تمارس الدولة حالة من عدم الاهتمام بشؤون الرعية وتهمل تطبيق العدالة الاجتماعية نتيجة تصدع قوة الدولة المسيطرة ، وذلك بالتخلي او منح النفوذ لأجسام موازية لها ، الامر الذي يساهم في نشر الفوضى والعبث بالنظام العام ، وما حصل في دولة ليبيا بعد احداث 2011 يؤكد هذه الفرضية فمن خلال دراسة موضوع البحث وهو السلطة الحاكمة والتفاوت في المجتمع الليبي في سياسات السلطة الحاكمة ، الذي ساهم بشكل مباشر او غير مباشر ، في تفكك العلاقات الاجتماعية وتشويه البناء الاجتماعي واساء الى اخلاق المجتمع ، وخلق وتكريس تباينات اجتماعية واقتصادية ، بين الفئات والقوى الاجتماعية في موازاة طبيعة البنية السياسية القائمة ، وذلك باحتكار الثروة والسلطة في ايدي المسيطرين على المشهد السياسي الليبي ، في اشارة الى قدرة هذه المجموعات ، على منع وعرقلة التغيير الاجتماعي والسياسي الليبي ، وذلك من خلال الحصول بشكل معين على جزء من ريع النفط كحصة مستحقة مقابل الولاء، فليبيا ليست في مجتمع رأسمالي كامل ، بل في مجتمع قبلي فيه نخبة قليلة على قمة الهرم السياسي ، وتسيطر على ثروة المجتمع المتمثلة في دخل النفط ، فاصبح استحقاق المواطن البسيط ملغي بحكم هذه السيطرة ، بينما النخبة المسيطرة سوف تحظى بكل شئ ويفقد السواد الاعظم من السكان كل شئ بمرور الزمن ، ومما لا شك فيه ان تحويل الدولة في اتجاه خدمة المصالح الخاصة التي تتحكم بها هو التجسيد الرئيسي لكل هذه الانحرافات في وظائفها والانحطاط في هياكلها والقطيعة التي تشهدها بينها وبين المجتمع ، ان هذه الافعال تهدد على المدى الطويل بتفكيك السلطة الوطنية نفسها ومن ورائها المجتمع ، ان افتقارها الى الحد الادنى من الاستقلال الذاتي الفعلي ، المادي والسياسي الذي يسمح لها بفرض نفسها بصورة مقنعة وتأكيد سيادتها ، وعجزها عن تحقيق الانجازات المنتظرة منها والتي لا يمكن لها من دونها ضمان الولاء الفردي والجمعي وكسب الشرعية ، من هنا فإن وجود سلطة سياسية قوية منظمة ترغب في احداث تغيير مدروس هدفه نقل المجتمع الليبي الى حالة من الاستقرار السياسي والاقتصادي ، هو العامل والاساسي والمهم لإدارة الدولة بعناصر قيادية مسؤولة تتمتع بكفاءات وقدرات عالية ، لا بأشخاص يحتلون مكان الصدارة لأسباب بعيده عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي ومتطلباته .

المراجع

[1] برهان غلبون (1993.)المحنة العربية الدولة ضد الامة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1

[2] خلدون النقيب، المجتمع والدولة في الخليج من منظورات مختلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1989،.

[3] سعد الدين ابراهيم، (1982)النظام الاجتماعي العربي الجديد ، دراسة عن الاثار الاجتماعية للثروة النفطية، دار المستقبل العربي، القاهرة ، 1982.

[4] غسان سلامة وآخرون،(1989) الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،

[5] فوزي حبيش، ا(1991.)لوظيفة العامة وادارة شؤون الموظفين، دار النهضة العربية ،

[6] محمود عبدالفضيل ،(ا1992)نماط توزيع الدخل في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت،

[7] ـــــــــــــــ، السلوك والاداء الاقتصادي للدول النفطية الريعية في المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد1987،103،.

[8] ـــــــــــــــ،(1992،.) مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ،مصر،

[9] يوسف صائغ،(1982) التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية ، دراسة في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،

[10] دولة ليبيا تقرير ديوان المحاسبة ، 2024

References

[1] Burhan Ghaleboun (1993). The Arab Predicament: State vs. Nation. Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1st ed.

[2] Khaldoun Al-Naqeeb. Society and State in the Gulf from Different Perspectives. Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1989.

[3] Saad Eddin Ibrahim, (1982) The New Arab Social Order: A Study of the Social Effects of Oil Wealth, Dar Al-Mustaqbal Al-Arabi, Cairo, 1982.

[4] Ghassan Salameh et al., (1989) Nation, State, and Integration in the Arab World, Center for Arab Unity Studies, Beirut.

[5] Fawzi Habish, (1991) Public Service and Personnel Management, Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

[6] Mahmoud Abdel-Fadil, (1992) Patterns of Income Distribution in the Arab World, Arab Planning Institute, Kuwait.

[7] ————————, The Behavior and Economic Performance of Rentier Oil States in the Arab Region, Al-Mustaqbal Al-Arabi Journal, Beirut, Center for Arab Unity Studies, Issue 103, 1987.

[8] 1992) ‹————————), The Problem of Inflation in the Arab Economy, Center for Arab Unity Studies, Egypt. [9] Youssef Sayegh, (1982), The Social Cost of Oil Revenues: A Study in Arab Economic Development and Integration, Center for Arab Unity Studies, Beirut. [10] State of Libya, Audit Bureau Report, 2024.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.